بسم الله الرحمن الرحيم



انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :

الدكتور لطفي بن محمد الزغير

أستاذ الحديث المساعد في جامعة الملك خالد – كلية العلوم والآداب

المملكة العربية السعودية .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك ، وأن محمداً عبده ورسوله وبعد .

فإن السنة النبوية قد تعرضت للتشويه والتشويش في مرحلة مبكرةٍ تزامنت مع ظهور الفرق وتبلور مقولاتها ، ولعل النظر في خبر عائشة رضي الله عنها في الصحاح يجلي شيئاً من ذلك.

وكانت الانتقادات والشبهات سابقاً تستهدف السنة برمتها بهدف عدم الاعتماد عليها ، ونزع الثقة منها ، وندر أن يمر عصر من العصور إلا ويظهر من يطعن في السنة ويدعو لعدم ألأخذ بها ، ولكن تمر الأيام فينتهي الطاعنون وتبقى السنة ، بل وتزداد في نفوس حامليها ومحبيها رسوخاً وتعمقاً .

وقد اتخذت حملات التشويه والتشويش عدة صور وأشكال ابتداءً من نبذ السنة بالكلية والدعوة لطرحها وعدم الاعتماد عليها ، إلى الدعوة بنبذ الآحاد منها وعدم قبوله في العقائد والأحكام ، إلى التشكيك بعدة من كبار الرواة الذين قامت السنة على عواتقهم كأبي هريرة ومحمد بن شهاب الزهري ، إلى التشكيك ببعض إجراءات أهل السنة في تنقية السنة وإيصالها لنا بهذه الحالة .

ومن الأمور والطرق التي سلكها الشانئون للطعن في السنة النبوية الطعن في أوثق مصادرها وأصح كتبها وأعني بذلك الصحيحين ، لأن نزع الثقة بالصحيحين نزع للثقة ببقية الكتب ، لأنه لو تم إسقاط الصحيحين ونزع الثقة بهما فالأمر في سواهما أيسر وأسهل ، لذا رأيت أن أتناول في بحثي هذا ((انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية)) ، وذلك لأجلي هذا النوع من الانتقادات ، ولأبين القيمة العلمية لهذه الانتقادات وهل هي مبنية على أسس سليمة أم أنها مجرد طرح عشوائي واستكثار من الطعون بغض النظر عن صحتها أو علميتها .

ولقد اخترت المعاصرين من الشيعة للأسباب التالية :

أولاً : لأن الشيعة المعاصرين قد استوعبوا انتقادات وشبهات أسلافهم وزادوا عليها .

ثانياً : لأن هذا الزمن شهد ثورة إعلامية أتاحت لكثيرين ممن كانوا يخفون آراءهم أن ينشروها ويبثوها من خلال الأنترنت ، إما من خلال مواقع عامة ، أو مواقع خاصة بهم ، ولم يعد هناك ما يقال له المحرمات ، وما كانت دور النشر ترفضه لعدم جدواه الاقتصادية ، أو خوفاً من ردات فعل الناس ، نجده معدوماً في هذه النافذة ، فأصبح يُنشر منها كل ما هب ودب .

ثالثاً : لقد تآكلت وذابت كثير من احتياطات القوم وتحفظاتهم ، لا لأنهم يرفون هذه الآراء ، ولكن لأن كثيراً من الحواجز التي كانت تمنعهم من الصدح بعقائدهم وآرائهم قد انتهت ، وذلك بقيام أكثر من كيان شيعي من دول وتجمعات كإيران والعراق وباكستان إلى حد ما ، وتجمعاتهم في لبنان والبحرين وأفغانستان وغير ذلك مما يؤشر كله على ذوبان هذه الخشية التي كانوا يراعونها خوفاً وتقية ، ولأنهم يرون أنهم أصبحوا في عهد الظهور .

رابعاً : إن هذه الفئة هي أول من وجه انتقادات للسنة قديماً ، ودعموا وآزروا كل من طعن بالسنة أو شكك بها كأبي رية صاحب الأضواء ، بل لقد كانت آراؤهم وبحوثهم هي المادة الخصبة للنقدة ، ولهذا لم يدخروا جهداً في الترويج لهذه الانتقادات بحجة أنها صادرة عن بعض أهل السنة !! بل نجدهم قد زادوا عليها ، بل لقد ركزوا جهدهم لنقد الصحيحين ورواياتهم لأن إسقاط الصحيحين هو إسقاط للسنة .

ولهذا رأيت أن أركز على هذه الانتقادات وبيان قيمتها العلمية .

وقد جعلت هذا البحث في تمهيد وثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : طبيعة انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين ، ومنشؤها ، ودوافعها .

المبحث الثاني : نقد الشيعة المعاصرين لأسانيد الصحيحين .

المبحث الثالث : نقد المتون في الصحيحين .

وفي كل مبحث ثلاثة مطالب تفصِّل على جزئياته .

وهذا أوان الشروع في المقصود

تمهيد : الحديث وكتبه عند الشيعة الإمامية.

لقد تعرضت في كتابي ((التعارض في الحديث)) [1] إلى موقف الشيعة من السنة بعجالة ودورهم في التعارض ، وكان مما كتبته بأن الشيعة يكتفون بأن يرفع أحد الأئمة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، بل يكفي عندهم أن يُعزى الحديث إلى أحد من الأئمة ، وقد روى الكليني مصداق هذا في كتابه [2] : ((عن أبي عبد الله يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وحديث رسول الله قول الله عز وجل)) .

فعلى هذا ما يرفعه الأئمة عندهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ما يقوله الأئمة من قولهم ، هو قول الله وقول رسوله ، وبهذا يأخذ أعلى مراتب الصحة !! وهذا ما أكده المازنداني في شرحه على الكافي[3]: ((فعلى هذا يجوز من سمع حديثا عن أبي عبد الله (عليه السلام) أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى ؟ قلت: هذا حكم آخر غير مستفاد من هذا الحديث. نعم، يستفاد مما ذكر سابقا من رواية أبي بصير ورواية جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) جواز ذلك بل أولويته)) .

أما عن كتبهم في مجال الرواية فهي أربعة للمجمدين الثلاثة على النحو التالي :

1- محمد بن يعقوب الكليني (ت 329 هـ) صاحب كتاب" الكافي "

2- محمد بن الحسن الطوسي، أبو جعفر (ت 360 هـ) صاحب كتابي "تهذيب الأحكام" و" الاستبصار" فيما اختلف من الأخبار .

---

[1] ص63 – 67 ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ط الأولى 1428هـ / 2008م .

[2] الكافي : 53/1 .، علق عليه : علي أكبر الغفاري ، ط الرابعة ، دار التعارف – بيروت .

[3] شرح أصول الكافي : 2/ 225 - 226 ،

3- محمد بن بابويه القمي، الملقب ب " الشيخ الصدوق " (ت 381 هـ) صاحب كتاب " من لا يحضره الفقيه "

وهذه الكتب الأربعة يراها بعض الشيعة من أصح الكتب وأوثق المراجع ، وأن كل ما فيها صحيح ، بله متواتر !! قال عبد الحسين شرف الدين الموسوي[1] : ((وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة ، التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي : الكافي ، والتهذيب ، والاستبصار ، ومن لا يحضره الفقيه ، **وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها** والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها)) .

وقال الممقاني [2] : ((إنَّ كون مجموع ما بين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواتراً مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر، ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلى خصوص كل حديث وبعبارة أخرى هل كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية، وبهذا الترتيب للكلمات والحروف على القطع أم لا؟ فالمعروف بين أصحابنا المجتهدين الثاني كما هو قضية عدها أخبار آحاد، واعتبارهم صحة سندها أو ما يقوم مقام الصحة، وجل الإخبار على الأول كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم، وأنها قطعية الصدور))!!

ولكن هذا الرأي يخالفهم فيه آخرون إلى حد المفارقة ، يقول مرتضى العسكري[3] : ((إن مدرسة أهل البيت لم تعتبر جميع أحاديث الكتب الأربعة: الكافي والفقيه والاستبصار والتهذيب، صحيحة كما هو الشأن لدى مدرسة الخلفاء بالنسبة إلى صحيحي مسلم والبخاري، وإن أقدم الكتب الأربعة زمانا وأنبهها ذكرا وأكثرها شهرة هو كتاب الكافي للشيخ الكليني، وقد ذكر المحدثون بمدرسة أهل البيت أن فيها خمسة وثمانين وأربعمائة وتسعة آلاف حديث ضعيف من مجموع 16121 حديث، وإذا رجعت إلى شرح الكافي المسمى بمرآة العقول وجدت مؤلفه المجلسي – أحد كبار علماء الحديث – يذكر لك في تقييمه أحاديث الكافي ضعف ما يراه منها ضعيفاً، وصحة ما يرى منها صحيحاً، ووثاقة ما يرى منها موثقا أو قويا باصطلاح أهل البيت.

---

[1] المراجعات ص 370 ، مراجعة رقم (110) طبعة : مطبوعات النجاح بالقاهرة .

[2] تنقيح المقال: 183/1 (ط 1349هـ) .

[3] معالم المدرستين :282/2 مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – حارة حريك 1410هـ/1990م

وقد ألف أحد الباحثين في عصرنا صحيح الكافي اعتبر من مجموع 16121 حديثاً من أحاديث الكافي 3328 حديثا صحيحا وترك 11693 حديثا منها لم يراها حسب اجتهاده صحيحة)) .

وقال هاشم معروف الجسيني [1]: ((فالكافي مع أنه كان من أوثق المجاميع في الحديث منذ تأليفه إلى عصر العلامة الحلي وأستاذه أحمد بن طاووس أكثر من ثلاثة قرون من الزمن ، مع أنه كان بهذه المنزلة عند المتقدمين، فإن جماعة منهم كالمفيد وابن إدريس، وابن زهرة، والصدوق لم يثقوا بكل مروياته ، ووصفوا بعضها بالضعف كغيرها من المرويات التي لم تتوفر فيها شروط الاعتماد على الرواية. ومن ذلك تبين أن المتقدمين لم يجمعوا على الاعتماد على جميع مروياته جملة وتفصيلاً)) .

وقال أيضاً [2]: ((والشيء الطبيعي أن تتضاءل تلك الثقة التي كانت للكافي على مرور الزمن بسبب بعد المسافة بين الأئمة (ع) وبين الطبقات التي توالت مع الزمن، وبمجيء دور العلامة الحلي انفتح باب التشكيك في تلك المرويات على مصراعيه بعد أن صنف الحديث إلى الأصناف الأربعة، فتحرر العلماء من تقليد المتقدمين فيما يعود إلى الحديث، وعرضوا مرويات الكافي وغيره، على أصول علم الدراية وقواعده، فما كان منها مستوفيا للشروط المقررة أقروا العمل به والاعتماد عليه، وردوا ما لم تتوفر فيه الشروط المطلوبة. وعلى هذا الأساس توزعت أحاديث الكافي التي بلغت ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا على النحو التالي. الصحيح منها خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثا، والموثق ألف ومائة وثمانية وعشرون حديثا، والقوي ثلاثمائة وحديثان ، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثا)) .

وهذا الإحصاء مأخوذ من عمل المجلسي في مرآة الغقول ، وهو أخف الكتب وأكثرها تساهلاً في التصحيح !! ومع ذلك فقد ضعف ثلثي كتاب الكافي !! أما البهبودي في صحيح الكافي فقد ضعف قرابة 12000 رواية أي قرابة ثلاثة أرباع الكتاب !! وأيده آخرون في هذا .

---

(1) دراسات في الحديث والمحدثين : 134 ، دار التعارف للمطبوعات. بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة 1398 هـ – 1978 م .

(2) المصدر السابق : ص136 – 137

قلت : وهذا العدد من المرويات الضعيفة عندهم لم يقنع آخرين فقد قام آية الله البرقعي في كتابه كسر الصنم بتتبع الروايات التي صححها المجلسي فلم يكد يصحح منها إلا أقل القليل !!

وهذا التمهيد المقصود منه أن أبين درجة مروياتهم حسب اعترافاتهم ودراساتهم ، لأن هذا الأمر وهو شعور كثير من المعاصرين بضعف أصولهم ، بل أكثرها ثقة جعلهم يتجهون بالنقد لكتب أهل السنة ليبينوا أننا في الضعف سواء ، وأنه لا أحد أفضل من أحد ، ولو كان بالزور والاختلاق .

أما علم الحديث ومصطلحات الصحة والضعف ، فشأنهم فيها أسوأ بكثير من حالهم بالرواية وكتبها ، لأن الشيعة يعترفون بأن هذه المصطلحات الصحيح والموثق والمرسل والضعيف لم تكن معروفة قبل عصر العلاّمة !! كما ألمح قبل قليل الحسيني في النقل السابق عنه حيث قال : ((وبمجيء دور العلامة الحلي انفتح باب التشكيك في تلك المرويات على مصراعيه بعد أن صنف الحديث إلى الأصناف الأربعة،)) . وهذا معلوم عندهم ومتداول "أن هذا الاصطلاح (وهو من تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف) مستحدث في زمن العلامة" [وسائل الشيعة: 102/20، وانظر: الكاشاني/ الوافي/ المقدمة الثانية.].

اما أصول الحديث فقد قال الدكتور ناصر القفاري [1]: ((وقد كان التأليف في أصول الحديث وعلومه معدوماً عندهم حتى ظهر زين الدين العاملي ، الملقب عندهم بالشهيد الثاني (المقتول سنة 965هـ) وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها.

وقال الحائري: ((ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني وإنما هو من علوم العامة)) .

هذه لمحة خاطفة عن الحديث وعلومه يتبين من خلالها مكانة الحديث وعلومه عند الشيعة الإثنى عشرية ، وكيف أن هذا العلم لم يكن من علومهم ، ولم يهتموا أو يعتنوا به ، وإنما اضطروا إليه اضطراراً ، فتقسيم الحديث لم يكن إلا في القرن الثامن الهجري على يد ابن المطهر

---

[1] أصول مذهب الشيعة الإثنى عشرية : 370/1 دون ذكر دار النشر ، ط الثانية 1415هـ – 1994م ، نقلاً عن : القمي/ الكنى والألقاب: 344/2.

وشيخه ابن طاووس ، أما أول تأليف فقد كان في زمن الشهيد الثاني في القرن العاشر !! ولهذا لا يمكن لقوم هذه مكانة الحديث عندهم ، وهذا قصارى علمهم واهتمامهم أن يُنصبوا أنفسهم حكاماً على السنة والصحيحين .

المبحث الأول

طبيعة انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين ، ومنشؤها ، وأهدافها ودوافعها .

المطلب الأول : طبيعة انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين .

وأعني بطبيعة الانتقادات أي الوعاء الذي احتضن انتقاداتهم وعرفنا هذه الانتقادات من خلاله ، والنظر هل هذه الانتقادات كانت عابرة أم ممنهجة ومن خلال كتب ومصنفات .

إن الناظر لانتقادات الشيعة المعاصرين من الشيعة يجدها قد تمثلت في كتب مختصة ، أو بإشارات في كتب أخرى ، أو بتخصيص في كتب أخذت ....

ومن الكتب التي محضت لنقد الصحيحين أو أحدهما هو التالي :

أولاً : النقد الصراح للبخاري وصحيحه . وهذا الكتاب من بداية الكتب في هذا العصر التي ألفت في الصحيحين أو أحدهما ، ولنترك للشيعة أولاً الكلام عن هذا الكتاب فقد قال جعفر السبحاني [1]: ((وأما من الشيعة ، فقد قام فقيه الطائفة والمتتبع المتضلع الشيخ فتح الله النمازي الأصفهاني المشهور بشيخ الشريعة (1266 – 1339 هـ) بدراسة صحيح البخاري في كتاب هو ماثل بين يديك وقد ألفه – قدس سره – ولم يسمه باسم ، غير ان تلميذه المتتبع الشيخ آقا بزرك الطهراني (1293 – 1389 هـ) استكتبه لنفسه وأسماه بـ ((القول الصراح في نقد الصحاح)) ؟؟؟، وقد كانت النسخة منحصرة بما استكتب ، ...وقد قام بتحقيق الكتاب والتعليق عليه وإخراج مصادره الباحث المحقق الشيخ حسين غيب غلامي الهرساوي ، فعلق عليه تعاليق ثمينة ، شكر الله مساعيه الجميلة ، وهو ممن قد خاض في عبارات هذه المباحث في غير واحد من تآليفه)) .

وفي مجلة تراثنا [2]ورد عن الكتاب : ((دراسة في شأن البخاري ، محمّد بن إسماعيل (ت 256 هـ) وكتابه المشهور **بالصحيح** ، تتعرّض . من خلال النظر بعين الإِنصاف . إلى ما فيه من الإِشكال الموهِن للادّعاء بأنّه أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجلّ ؛ إذ تناولت في مباحث حديثية بعض رواياته الموضوعة ، وفي أُخرى رجالية جملة من رواته في ثلاثة فصول : الإِلزامات ؛ وتضمّن : طائفة من روايات فضائل أهل البيت عليهم السلام ومناقب الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، التي عاند في إنكارها بعض قليل وثبتت عند كثير من أكابر علماء

---

(1) في تقديمه لكتاب النقد الصراح الصفحة رمز (ص و) .

(2) العدد 73 – 74 ص 408 الصادرة عن مؤسسة رافد .

العامّة ، عدم رواية البخاري عن الإمام الصادق عليه السلام ، مع العترة الطاهرة ، بيان حال يحيى بن سعيد القطّان ، اعتقاد البخاري بخلق القرآن ، والتعريف بالبخاري.. الروايات المُتكلّم فيها : جملة من الأحاديث الباطلة ؛ بمقتضى أُصول العامّة وقواعدهم ، أو حكم بوضعها كثير من علمائهم وأعلامهم ، أو استشكلوا فيها .. ومشاهير الرواة في حديث السُنّة : جملة ممّن اعتمد البخاري روايتهم من الوضّاعين الكذّابين والخوارج والنواصب ؛ بمقتضى تصريحات علمائهم ونقّادهم في الحديث والرجال !!.

والمؤلّف لم يسمّ كتابه ، بل استكتب تلميذه الشيخ آقا برزك الطهراني (1293 . 1389 هـ) لنفسه نسخة منه وسمّاه بـ : ((القول الصراح في نقد الصحاح)) ، حُقّق اعتماداً على مخطوطة واحدة ، ذكرت مواصفاتها في المقدّمة ذكرت مواصفاتها في المقدّمة تحقيق : الشيخ حسين الهرساوي ، نشر : مؤسّسة الإِمام الصادق عليه السلام _ قم)).

والناظر في هذا الكتاب يدرك عين الإنصاف التي نظر بها هذا المؤلف ، حيث إنه من أشد المتعصبين ، وهذه بعض النماذج ليدرك المتأمل هذا الإنصاف المُدعى .

فقد قال : ص 86 : ((من وجوه الطعن في البخاري ما يدل على عدم ديانته ووثاقته وتدليسه ، وأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه مع العلم بكراهته وعدم رضاه ، وارتكب الكذب الصريح وأقدم على أمر قبيح !!))

وقال ص 90 : ((الوجه الرابع : ما يدل على بلادته وبعده عن الفقه !!)).

وقال ص 93 : ((الوجه الخامس : ما يدل على خيانته الصريحة وضلالته القبيحة وأن عادته أن يبتر الأحاديث النبوية الواردة في حق أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين !!)) .

وقال ص99: ((الوجه السادس : ما يدل على جهله وجحوده وتعصبه حيث أنه طعن في حديث الغدير وضعفه !!)).

هذه نماذج وعينات من إنصاف هذا الكاتب ، وما هو إلا التعصب اليابس والحقد البائس ، وكل ناظر نظرة ولو عابرة يدرك هذا ويدرك الغيظ والحقد الذين امتلأ بهما قلبه على الإمام البخاري وصحيحه .

ثانياً : القول الصراح بنقد الصحاح ، تأليف آقا بزرك الطهراني (1293 – 1389هـ) ، وقد مر كلام جعفر السبحاني وغيره أنه استكتب هذا الكتاب من كتاب شيخه شيخ الشريعة الأصبهاني وادعاه لنفسه كما مر آنفاً ، ولم أقف على هذا الكتاب إلا أنني رأيت إحالات كثيرة عليه وبخاصة في كتب الشيعة ودراساتهم ، وبخاصة مجلة تراثنا ، وليس النظر في هذا الكتاب مما يزيد في دراستنا هذه لأن كتاب آقا برزك هو نسخة من كتاب شيخ الشريعة ، وهذا باعتراف مشايخهم كما مر ، فلا أشغل نفسي بتتبعه !!.

ثالثاً :كتاب أضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجمي ، وهذا الكتاب قد بذل صاحبه فيه جهداً كبيراً ليبرهن عدم صلاحية الصحيحين ويُسقط الثقة بهما ، وقد اعترف صاحبه أن قائده لهذا العمل هو الهوى وأنه كتب هذا الكتاب في فترات متقطعة وانه كان عبارة عن وريقات مبعثرة ، وأفكار مشتتة حتى عرض هذا العمل على أحد أئمة الشيعة في وقته فشجعه وأيده لأن هذا العمل سوف .... ثم عرض بعضاً هذا العمل على مرتضى العسكري الذي قدم لهذا الكتاب فأيده وآزره وأبدى الحاجة لمثل هذا الكتاب بزعم أنه سيكون عملاً علمياً .

وقد حاول الكاتب في هذا الكتاب أن يجمع كل انتقاد وشبهة على الصحيحين ، فقد استوعب انتقادات السابقين ، وحاول أن يُلم بانتقادات المعاصرين من شيعة وغيرهم ، بل ومستشرقين ، والحال أنه اهتبل كل نقد ولفق هذه الانتقادات وجمعها وزاد عليها ما رآه انتقاداً لم يتعرض له آخرون وهي ما يخص الشيعة من أحاديث ومناقب وفضائل للأئمة ، وحمل على الصحيحين عدم روايتهما هذه الفضائل !! كما يزعم وعدم روايتهم عن رواة من أئمتهم ولهم وزنهم كجعفر الصادق رحمه الله ومن بعده من أئمتهم .

فكان كحاطب ليل بجمعه كل نقد واهتبال كل أمر وُجه للصحيحين مع كتمه ردود العلماء الذين استفاد منهم هذه الانتقادات وتوجيهها ، ناهيك عن أنه جمع وانتقد أموراً كثيرة عند الشيعة مثلها أو أسوأ مما يدل على أن هدفه جمع أكبر عدد من الانتقادات لهذين الكتابين العملاقين ليس إلا ، ومسألة كون هذه الانتقادات علمية أو متينة فهذا أمرٌ لا يعنيه بقدر ما يعنيه إشاعة أن البخاري ومسلماً قد نقدهما أهل السنة قبل الشيعة ،مما يضعف الثقة والاعتماد عليهما ، وظن أنه بإضافته الانتقادات الأخرى قد وجه ضربة قاضية للصحيحين .

رابعاً : البخاري وصحيحه : تأليف حسين غيب غلامي الهرساوي ، وهذا الرحل هو المحقق لكتاب القول الصراح لشيخ الشريعة الأصبهاني !! لذا كل انتقاداته التي كانت عبارة عن دراسة نشرها مركز الأبحاث العقائدية ضمن سلسلة الكتب العقائدية رقم (67) منتزعة من انتقاد صاحب الكتاب الأصل ولم يغادر ما فيه اللهم إلا بالألفاظ !!! ، وما هذا الكتاب وكتاب أقا برزك الطهراني وما سيأتي في خامساً إلا من باب تكثير العناوين التي انتقدت الصحيحين ، لغاية في نفوسهم .

خامساً : الصحيحان في الميزان ، وأدلة ضعف الصحيحين كلا الدراستين لمحمد العبيدان القطيفي ، وهو استنساخ من كتابي النقد الصراح ، ودراسات في الحديث لهاشم معروف الحسيني ، ولم أجد فيهما شيئاً يخرج عما في هذين الكتابين !!!.

سادساً : دراسات في الحديث الشريف ، لهاشم معروف الحسيني ، وهي دراسة لكتابي البخاري والكليني ، وزعم المؤلف أنه سيدرس كلا الكتابي دراسة موضوعية ، ولكن جانب الميل والتبرير كان واضحاً في دراسته كلها عندما يتناول الكليني أو رواته ، والتحامل والطعن عندما يتناول البخاري وصحيحه ورواة الصحيح !!

قال الحسيني شارحاً دوافعه ومسيرته[1] : ((ونظرا لان الكافي من ابرز كتب الحديث عند الشيعة، والصحيح للبخاري من اصح المجاميع عندهم قد اخترتهما لهذه الدراسات التي تضمنها هذا الكتاأ بروح مجردة عن التعصب والهوى، متحريا الحق أينما كان، وإبراز بعض الحقائق التي أُحيطت بالغموض والتشويش، نتيجة لعامل السياسة والطائفية والزمن وغير ذلك من الملابسات والأسباب)) .

ولكنه لم يستطع أن يكون متجرداً من الهوى والتعصب فنراه يتبنى غالباً رؤية الشيعة والانتصار للكافي ، ويبرر هذا بقوله [2]: ((كما وأني عندما وقفت بجانب الكليني في بعض المواضيع لم يكن ذلك مني بدافع التحيز له، ويستطيع القارئ أن يتأكد من هذه الحقيقة من موقفي معه في كثير من مروياته قي كتاب الحجة، وإنما وقفت إلى جانبه في بعض المواضيع لأنه قد تعرض لأعنف الهجمات من بعض مؤلفي السنة بدون مبرر لذلك)) !!!

---

[1] دراسات في الحديث والمحدثين : ص11 .

[2] المصدر السابق ص 12 .

وقد رصدت عدداً كبيراً من المواطن تبنى بها رؤية الشيعة في نقدهم لروايات البخاري وادعاء أنها من الإسرائليات أو المتعارضة مع أصول القرآن كما يزعمون ، أو بحثه في الصحابة وعدالتهم ، وفي المقابل دافع عن الطامات التي عند الكليني ، ولم ينتقد إلا القليل من المرويات عنده .

وهنا ثمة ملاحظة وهي أن أغلب هذه الكتب التي تعد أصيلة اعتمدت على كتابات أبي رية (أضواء على السنة النبوية) و (شيخ المضيرة) وكأنها إعادة إخراج لهذين الكتابين ، ولم يُضف إليهما إلا ما يتعلق بالولاية والإمامة والمناقب ، وبعض متعلقات عقائد الشيعة

أما الكتب الأحرى التي انتقد أصحابها الصحيحين أو أحدهما ليس من خلال كتب مصنفة لهذا الغرض تماماً ، وإنما هو لأمر قريب من هذا فهي كثيرة ومتنوعة ومنها :

1 – كتاب أبو هريرة لعبد الحسين الموسوي ، حيث إنه تبع أبا رية في كتابه شيخ المضيرة ، وتعرض ، لمرويات أبي هريرة رضي الله عنه بالنقد ، مستدلاً على ضعفه من خلال هذه المرويات .

2 – كتاب الحديث النبوي بين الرواية والدراية ، لجعفر السبحاني ، وقد زعم صاحب الكتاب أن الحديث النبوي بحاجة للتمحيص نظراً لأن الكذب قد فشا وانتشر ، وأن الحديث لم يكتب إلا بعد عهد النبي بفترة طويلة !! مما جعل المجال مفتوحاً للكذب والتزيد !! وقد وضع قواعد للتمحيص كما زعم وذلك بعرض الحديث على القرآن ، والسنة المتواترة ، واتفاق الأمة ، وقواعد العقل !!

والأمر الأهم وهو الذي يهمنا في هذا المبحث هو قيامه بدراسة أحاديث أربعين صحابياً وفق هذه القواعد التي وضعها ، ولا يكاد يخلو أحداً من هؤلاء الصحابة من رواية أصحاب الصحيحين أو أحدهما لحديثه ، وبهذا نجده قد ضعف أحاديث كثيرة بل حكم بوضعها وفق هذه المقاييس .

3 – أحاديث أم المؤمنبن عائشة ، لمرتضى العسكري ، وهو في مجلدين !!.

ينبغي التنبيه ابتداءً أن العسكري له رأي سيء في السيدة عائشة وعدد من الصحابة ، إذ يرى أنها رضي الله عنها جزء من الماكينة الإعلامية التي أنشأها معاوية رضي الله عنه لوضع الأحاديث في مثالب علي ومناقبه ، ولهذا فعائشة عنده من الوضاعين والكذبة .

فكما نرى هذه كتب مخصصة لنقد الصحاح صدرت عن شيعة هذا الزمان وكتب أخرى خُصصت لرواة لهم وزنهم في كتب السنة عامة ، والصحيحين خاصة ، مما يبين نية هؤلاء إسقاط كل ما يتعلق بالسنة ، وتركيز الضوء على الأصح منها ، لأنه لو تم لهم ما أرادوا من نزع الثقة بالصحيحين لسقطت السنة برمتها .

المطلب الثاني : دوافع وأهداف انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين .

لا أستطيع أن أقول أن الهدف والدافع عند الشيعة وانتقادهم للصحيحين هو هف علمي أو ديني ، كأن نفترض أنهم قصدوا من وراء انتقاداتهم الدفاع عن السنة ، وتمييز الأصيل من الدخيل ، أو أن نقول إن الوازع الديني لدى هؤلاء القوم هو الذي دفعهم لانتقاد الصحيحين ، وأن الحرص على العقائد والأحكام ، وتمييز الضعيف والمكذوب منها لإطراحه ، ومعرفة الصحيح والمقبول للأحذ به وتحكيمه ، فهذان الأمران أجزم أنهما لم يخطرا على بال المنتقدين .

وبعد قراءتي لأغلب الكتب التي ذكرتها في المطلب السابق يمكنني القول أن دوافع انتقادات الصحيحين بل والسنة برمتها يرجع لسبب رئيس وهو ودافع هام ، وهو إسقاط الصحيحين ونزع الثقة بهما ، أو على الأقل التشكيك بما فيهما ، وتغليف هذا بغلاف علمي .

فالهدف الأول من هذه الكتابات هو إسقاط الكتابين . وهذا واضح وبيِّن من خلال الطعن بالبخاري ووصفه بأقبح الصفات ، ونسبته إلى أقبح الأمور ، كالكذب والتدليس ، والخيانة ، وعدم الديانة ، والضلال [1] .

ومن خلال الطعن الإجمالي في الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم ، ويرون أن غالب أحاديثهما مختلقة موضوعة ، يقول النجمي [2]: ((وبملاحظة هاتين الحقيقتين المذكورتين نتعجب ونندهش من صب أهل السنة جل اهتمامهم على هذه الصحاح الستة وخاصة

---

(1) انظر قول شيخ الشريعة الأصبهاني في البخاري : ص9 من هذا البحث .

(2) أضواء على الصحيحين : ص16 .

الصحيحين (البخاري ومسلم) اللذين تشكل الروايات – من هذا النمط – المختلقة أكثر محتوياتهما)) إذاً أكثر روايات البخاري ومسلم هي مختلقة !! وكذلك الحال في رواتهما فإنهم مطعون فيهم وعلى رأسهم الصحابة ، بل فيهم من هم مجروحون ، مقدوحون مطعونون ، ملعونون ، ملاحدة ، فإذا كان هذا حال الرواة من الصحابة ، ومن بعهم غالبهم من النواصب فلا شك أن أخبارهم مردودو وهؤلاء هم جل رواة الصحيحين !!! كما ذكر ذلك كل واحد فيهم ، وما من كتاب من كتبهم إلا وهو مليء بهذا الأمر كما سيأتي في موضوع نقد السند في المبحث الثاني .

ومن أهدافهم من كتاباتهم هذه أيضاً محاولة نزع الثقة من أصح الأصول وأوثقها ، وإظهارها بصورة الكتب المتكلم فيها ، المليئة بالضعف والتناقض .

وفي هذا يقول شيخ الشريعة [1] : ((وبعدما شاهدت في الكتب المعتبرة ، وسمعت من قول النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – ذكر المناقب والفضائل لعلي بن أبي طالب – عليه السلام – وحقانيته ، ننظر بعين الإنصاف ، من دون عصبية ، إلى ما في البخاري من الإشكال ، الموهن لأصحيته بين الكتب ، وذلك في أمور....)) .

قال محمد القطيفي[2] : ((أول المؤاخذات على ضعف أحاديث الصحيحين، والسبب في عدم الوثوق بهما، هو ضعف إسناد رواة بعض أحاديثهما)).

بل والتشكيك في هذه الكتب ، ولهذا هم يهدفون إلى هذين الأمرين معاً أي نزع الثقة بهذين الكتابين ، أو على الأقل التشكيك فيهما .

وثمة هدف آخر وهو في غاية الأهمية وهو الدفاع عن كتب الشيعة وأصولهم ، لأن الطعن في الصحيحين وكتب أهل السنة هو دفاع عن كتبهم نظراً لما أشيع عن ضعفها وسقمها ، كما بينت ذلك في التمهيد ، واعتراف عدد لا بأس به من محققيهم بهذا ، فإثبات ضعف كتب أهل السنة وإسقاطها ، هو تقوية لهذه الكتب ، أو على الأقل جعلها كلها في خانة واحدة .

---

[1] القول الصراح : ص38 .

[2] أدلة ضعف الصحيحين : ص1 .

المطلب الثالث : منشأ هذه الانتقادات .

إن الناظر لهذه الانتقادت ليلحظ أمراً مهماً وهو أن كثيراً من هذه يرجع للجهل ، وأن عدداً منها يرجع للحسد والبغي ومجاراة الآخرين.

أولاً : الجهل .

إن المرء ليعجب ممن يتصدر لهذه المهام ، ويضع نفسه في هذه المكانة ويجد عنده هذا الكم من الجهل ، والحال أنه تقمص أثناء بحثة دور الناقد الخريت ، والمحقق البارع !!

فمن ذلك الجهل بمناهج من ينتقدهم وجهل طرائقهم في التأليف ، ولست أدري أهو جهل حقيقي ، أم تجاهل وادعاء للجهل حتى يظن من يقرأ من الأتباع صحة هذه الانتقادات ومتانتها ، والحال أنه بتنقيب بسيط يظهر الجهل الفاضح والتلبيس الكبير من هذا الناقد بمناهج هؤلاء العلماء وطرائقهم في التأليف ، ومثال ذلك ما قاله النجمي[1] : ((روى البخاري: قال على لعمر: أما علمت أن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبى حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ ؟))

وقد استدل النجمي بهذا الحديث على تدليس البخاري وخيانته على حد زعمه وأنه قد اقتطع جزءاً من الحديث متعمداً ، وللدلالة على هذا ساق روايات الآخرين كرواية أبي داود[2]

ثم قال [3] : ((والجدير بالذكر أن البخاري أخرج هذا الحديث في موضعين من صحيحه، ولكنه حفظا على مقام الخليفة وستراً على جهل الخليفة وعدم فهمه وإزهاقاً للحق وتحريفاً للحقيقة التي تقول بأن عليا (عليه السلام) حكم بما يخالف رأي عمر وبعض الصحابة،

---

(1) أضواء على الصحيحين : ص 118.

(2) سنن أبي داود رقم (4402) وقال : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أُتِيَ عُمَرُ بِمَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ فَاسْتَشَارَ فِيهَا أُنَاسًا فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ أَنْ تُرْجَمَ مُرَّ بِهَا عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا شَأْنُ هَذِهِ قَالُوا مَجْنُونَةُ بَنِي فُلَانٍ زَنَتْ فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ أَنْ تُرْجَمَ قَالَ فَقَالَ ارْجِعُوا بِهَا ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ رُفِعَ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْرَأَ وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقِلَ قَالَ بَلَى قَالَ فَمَا بَالُ هَذِهِ تُرْجَمُ قَالَ لَا شَيْءَ قَالَ فَأَرْسِلْهَا قَالَ فَأَرْسَلَهَا قَالَ فَجَعَلَ يُكَبِّرُ .

(3) النجمي – أضواء على الصحيحين : ص 119 .

ولما كان حكمه (عليه السلام) مطابقا للواقع وما أمر به رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ترى البخاري يكتفي بذكر ذيل الحديث فيذكر الحديث في كلا الموردين ناقصا ويسقط منه السند والصدر))

ومنشأ هذا الحكم والقول منه ناتج عن الجهل ، إذ إن البخاري لم يخرج هذا الحديث في أصول صحيحه ، بل أورده معلقاً ، ومعلوم أن المعلق يُقتصر فيه على موضع الشاهد ، ولا يذكر فيه السند ، ولا الحيثيات ، إلا إذا كان لها تعلق بموضوع الاستشهاد ، ولو راجع متمهل كل مواضع التعليقات عند البخاري لرأى أنها عارية عن ذكر التفاصيل ، بل قد يذكر كلمات من حديث طويل لأنها المقصودة بالذكر .

فهذه إذن ليست رواية مسندة ، وإنما هي حديث معلق ، والمعلق يُذكر باختصار لأنه ترجمة باب ، ولم يذكر فيه الحديث وإنما أشار إليه لأنه ليس على شرطه !! والحديث منقبة لعمر لأن فيه رجوعه إلى الحق والنزول عند حكم علي رضي الله عنهما !!

ومن ذلك أيضاً الجهل الفاضح بطرق الرواية ورواية الكتب خاصة : قال حسين غيب غلامي[1] : ((كما أننا نجد روايات يرد فيها محمد بن إسماعيل البخاري كحلقة في سلسلة الرواة والإسناد ؛ بمعنى أن المؤلّف يتحول إلى راو للحديث فقط كما هو الحال في كتاب العلم)) ، وكأن الرجل لم يطلع على أي كتاب مروي بالأسانيد !! وأنه في كثير من الأحيان تذكر سلسلة من روى الكتاب عن مؤلفه ومن رواه عمن روى عن المؤلف ، وهذا أمرٌ بدهي يعرفه كل من عانى النظر في المخطوطات ، وأدمن النظر في كتب أهل العلم ومصادرهم ، وحُرم ذلك من لم يُفرِّق بين الراوي والمؤلف ، وغالباً ما كان يتردد ذكر هذا السند إلى رواية الكتاب في كل حديث أحياناً ، وعند آخرين في بداية كل باب ، وهنا ورد هذا عند البخاري في هذا الباب من كتاب العلم ، ولا يعني هذا أنه أصبح من رواة الكتاب !!.

ثانياً: الهوى والعصبية المذهبية .

يلاحظ كل من قرأ في الكتب المذكورة تشنج أصحابها عندما يرد اسم آل البيت أو يهمل أحدهم ، فهم يعيشون أجواء عقلية المؤامرة التي لو ذكر فيها البخاري ومسلم حديثاً في فضل

---

[1] البخاري وصحيحه : ص12 .

علي أو آل بيته ، يُظهرون له علة ، وإن أعرض عن حديث انتقد بأنه تعمد الإعراض ، وإن روى حديثاً مختصراً كما تلقاه حملوه على أنه تعمد الحذف كما مر في المطلب السابق ، ومن ذلك ترك البخاري الرواية عن جعفر الصادق وبعض آل البيت ممن جاء بعده ، فحملوا ذلك على النصب والانحراف .

قال علي الحسيني الميلاني [1]: ((إنّ للقوم أساليب عديدة في ردّ ما يتعلّق بأهل البيت وبمسائل الإمامة، وكلّ ما يستدل به الإماميّة في بحوثهم. فأوّل شيء نراه في كتبهم أنّهم يغفلون الخبر، ويحاولون التعتيم عليه وعدم نقله وعدم نشره، ولذا نرى أنّ كثيراً من الأخبار الصحيحة بأسانيدهم غير مخرّجة في الصحيحين، أو الصحاح الستّة من كتبهم، فأوّل محاولة منهم هي إغفال الأخبار الصحيحة التي يستند إليها الشيعة فلا ينقلونها.ثمّ إذا نقلوا حديثاً يحاولون أن يحرّفوه، والتحريف يكون على أشكال في كتبهم.تارة ينقلون الحديث مبتوراً وينقصون منه محلّ الاستدلال ومورد الحاجة، وتارة يبهمون في ألفاظه، فيرفعون الأسماء الصريحة ويضعون في مكانها كلمة فلان إبهاماً للأمر . وتارة يحذفون من الخبر ويضعون في مكان المقدار المحذوف كلمة كذا وكذا. وتارة نراهم يصحفون الألفاظ .فإن لم يمكنهم التلاعب بمتنه، انبروا للطعن في سنده، وحاولوا تضعيف الحديث أو تكذيبه .فإن لم يمكنهم ذلك أيضاً، وضعوا في مقابله حديثاً آخر وادّعوا المعارضة بين الحديثين.وهذه أساليبهم)) .

لا شك أن الهوى والعصبية المذهبية سببٌ رئيس عند منتقدي الصحيحين ، ويمكنني القول إن كثيراً من الانتقادات بل أغلبها يرجع لهذا الأمر ، بل إن المحرك الأكبر للانتقادات هو الهوى والعصبية،

وقال هاشم معروف الحسيني [2]: ((والشيء الطبيعي في مثل هذه الحالات أن يكون لهذا التعصب آثاره السيئة في نفوس الشيعة التي تفرض عليهم أن ينظروا إلى صحاح السنة ومجاميعهم نظرة مليئة بالريبة والحذر والتشكيك ، لاسيما وهم يرون البخاري بصفته من أوثق المؤلفين عند السنة وكتابه من أصح المجاميع في الحديث لا يروي عن جعفر بن محمد الصادق

---

[1] التحريفات في كتب أهل السنة ص9 – 10، مركز الأبحاث العقائدية . وقارن ب" أضواء على الصحيحين : ص112 .

[2] دراسات في الحديث والمحدثين : 10 – 11 .

ولا عن الأئمة من ولده الأطهار، ويروي عن الأشرار والفجار كمعاوية ومروان بن الحكم وعمران بن حطان الخارجي)) .

فهذا سبب رئيس من أسباب النقد كما يراه الحسيني وهو من كتبة الشيعة ، وكتابه ولو أنه ادعى فيه الموضوعية إلا أنه واضح انتصاره للشيعة ومقولاتهم كما مر .

ذكر جعفر السبحاني[1] في مقدمته للقول الصراح : ((إن البخاري وإن ذكر شيئاً من فضائل علي وأهل بيته إلا أن قلمه يرتعش عندما يصل إلى فضائلهم فيعبث بالحديث مهما أمكن ، وإليك نموذجا :

إن حديث الولاية يعني قول النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – في حق علي – عليه السلام: « علي مني وأنا من علي ، وهو وليكم من بعدي » من الأحاديث المتضافرة الذي أخرجه غير واحد من أئمة الصحاح والسنن وحفاظ الحديث ، وقد نقله جم غفير من كبار أئمة الحديث في كتبهم ، ربما يبلغ عددهم حسب ما استخرجه المحقق المتتبع السيد حامد حسين اللكهنوي (المتوفى 1306 هـ) في كتابه « عبقات الأنوار » وبعد أن ذكر عدداً من روايات هذا الحديث من عند النسائي وغيره قال : ترى أن الرواية تنص على الولاية الدالة على أنه الإمام بعد رحيل الرسول لكن البخاري كعادته أخرج الحديث عن بريدة ، فذكر شيئا من الحديث وحذف بيت القصيد منه ، فأخرج الحديث عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بالنحو التالي : قال : بعث النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – عليا إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أبغض عليا ، وقد اغتسل ، فقلت لخالد : ألا ترى إلى هذا ، فلما قدمنا على النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – ذكرت ذلك له . فقال : يا بريدة أتبغض عليا ، فقلت : نعم ، قال : « لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك » . ترى أنه حذف الفقرة الأخيرة من الحديث التي هي بمنزلة بيت القصيد منه وهي : « إن علياً مني وأنا منه ، وهو وليكم بعدي » .

وقد كان المؤلف شيخ الشريعة الأصبهاني أكثر قبحاً وصلافة في انتقاده لهذا الأمر فقال [2]: ((الوجه الخامس : ما يدل على خيانته الصريحة وضلالته القبيحة وأن عادته أن يبتر الأحاديث

---

(1) صفحة رمز (ص ب) وما بعدها .

(2) القول الصراح : ص93 .

النبوية الواردة في حق أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين مما صحت وثبتت عند أكابرهم المحققين)) . ونرى أن الظلم في قلمي المؤلف والمقدم ، فما أن يروا حديثاً في المناقب أو حديثاً يتعلق بأمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، أو تتعلق بالمناقب والفضائل وكانت على خلاف ما يروونه إلا أعملوا سكاكينهم فيه ، وكأنهم يريدون من الجميع أن تبني رواياتهم ولو كانت ساقطة ، أو تلاعبت بها أيدي المتلاعبين كما يُقرون بذلك في أكثر من موقع ومناسبة .

وهذا انتقاد من لا يفهم ولا يعلم فإن هذه الرواية ليست من تصرف البخاري ، بل لقد رواها من هو أسبق من البخاري بهذا اللفظ وهؤلاء الرجال وهو معدود في طبقة شيوخ البخاري[1]

فالسؤال : لماذا أخرج البخاري هذه الرواية ولم يخرج تلك ، والحال أن كلتا الروايتين رويتا عند من سبقه من المصنفين والرواة ؟؟ فالجواب ببساطة : لأن تلك الرواية ليست على شرطه ، وأخرج ما هو على شرطه ووافقه فيه غيره من هو أسبق منه فزالت شبهة وفرية تصرف البخاري فيه وتعمد الحذف.

المبحث الثاني :

نقد السند لدى نقاد الصحيحين .

---

(1) كما عند الإمام أحمد في مسنده مؤسسة الرسالة – بيروت ط : 47 / 10: رقم 21958 – حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مَنْجُوفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ لِيَقْسِمَ الْخُمُسَ وَقَالَ رَوْحٌ مَرَّةً لِيَقْبِضَ الْخُمُسَ قَالَ فَأَصْبَحَ عَلِيٌّ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ قَالَ فَقَالَ خَالِدٌ لِبُرَيْدَةَ أَلَا تَرَى إِلَى مَا يَصْنَعُ هَذَا لِمَا صَنَعَ عَلِيٌّ قَالَ وَكُنْتُ أُبْغِضُ عَلِيًّا قَالَ فَقَالَ يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا قَالَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَلَا تُبْغِضْهُ قَالَ رَوْحٌ مَرَّةً فَأَحِبَّهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . فانظر كيف أنها نفس رواية البخاري لمن هو قبل البخاري مما يُسقط فرضية تصرف البخاري وبتره للرواية !! .

المطلب الأول : نقد السند ومكانته عند الشيعة ، ومدى أهلية الشيعة لمثل هذا العمل .

لقد مر آنفاً أن علم الحديث إجمالاً لم يكن له أي اعتبار عند الشيعة ، بل لم يحتفلوا بالتنقيب عن رواة أحاديثهم وأسانيدهم ، ولم يظهر عندهم التقسيم للحديث إلى صحيح وضعيف إلا في القرن الثامن الهجري كما مر ، من باب دفع تعيير الشيعة لهم ، أو من باب دفع الانتقادات عن أصولهم ، أما عن السند فلم نجد لهم اهتمام به أو نقداً للرجال عندهم .

وسأبدأ هذا المطلب برواية عند الشيعة [1] ففي الكليني : ((عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا فقال: حدثوا بها فإنها حق)).

وهذا نص خطير يشير إلى أن كتب الشيعة وردت دون أسانيد

وكتمت لأن التقية كانت شديدة ، وأنهم ظفروا بها من كتبهم وحدثوا بها دون اتصال للسند !!

ولهذا ليس بغريب أن لا يعتني القوم بالسند لأن الاهتمام به سيكشف هذه المرويات إذ ((إن أكثر أحاديث الأصول في الكافي غير صحيحة الإسناد ولكنها معتمدة لاعتبار متونها، وموافقتها للعقائد الحقة ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد)) كما ذكر القفاري [2]نقلاً عن الشعراني .

المطلب الثاني : نقد الشيعة لأسانيد الصحيحين ورواتهما المعتمدين .

---

[1] انظر : الكليني – الكافي : 53/1 (باب رواية الكتب والحديث) (وفضل الكتابة والتمسك بالكتب)

[2] أصول مذهب الشيعة الإثنى عشرية :

بالرغم من أن الشيعة لم يحتفلوا بالسند ولم يقيموا له أية قيمة ، ولم يكن عندهم علم بهذا العلم أصلاً كما تقدم ، إلا أنهم أرادوا أن يظهروا بصفة من يتتبع العلم ويتعاطاه ، فخصص عدد منهم انتقادات للسند ، مما يبين أن يسير بنقده على الأصول ، فقد قال النجمي [3]((الفصل الرابع أدلة ضعف الصحيحين وسقمهما :

الدليل الأول: ضعف السند أول المؤاخذات على ضعف أحاديث الصحيحين ... وقال في توضيح ذلك : من الضروري قبل توثيق أي خبر أو الحكم بصحته وترتيب الأثر عليه، الالتفات إلى شخصية الراوي والناقل وتقييمه من حيث تحليه بصفات الراوي مثل عدم كونه كذابا ومحرفا ومدلسا، ومدى التزامه الديني وتعهده العقائدي ومرتبته الإيمانية والتقوائية ، لأن الراوي إذا كان مؤمنا ومتعهدا يكون مصونا من الولوج في التدليس والتحريف وارتكاب الكذب)) ثم أخذ يسرد ما وجده ضعفاً في السند مما يوجب طرح الثقة بالصحيحين .

وقد قال في ذات الكتاب[1] : ((الإيمان شرط قبول الحديث: كما ذكرنا آنفا أن أحد الشروط الرئيسية في قبول الحديث والاعتماد عليه هو توفر شرط الإيمان في راويه. والاطمئنان من عدم كذبه وانحرافه. بينما نجد – وبالاستناد إلى الأدلة القطعية – أن بعض رواة أحاديث الصحيحين لم يكونوا مستقيمي الأيمان، وقد ثبت بالبراهين التاريخية، والشواهد القويمة التي لا ريب فيها انحرافهم وعدم وثاقتهم. وإن بعض رواتهما كانوا مشهورين بالعداء لعلى (عليه السلام) وهذا الأمر هو من أبرز صفاتهم، وأضف إلى ذلك إنهم كانوا من وضاعي الحديث الذين كذبوا على رسول الله (صلى الله عليه وآله).... ومن الواضح إنه لو كانت واحدة من هذه الصفات المذكورة موجودة في شخص ما لأسقطته من الاعتماد عليه، ولم تكن لخبره أية قيمة واعتبار، لأن هذه الصفات لن تجتمع أبدا مع الأيمان الصحيح في قلب المؤمن. وحسب ما نراه إن عدم اجتماع وضع الحديث والكذب مع الإيمان من أوضح الواضحات، وكذا عدم الوثوق بقول من يتصف بهذه الصفات أمر فطري وحسي)) .

هكذا بكل سهولة وبلا أدلة يقول هذا بأن بعض رواة الصحيحين لم يكونوا مستقيمي الإيمان ، وحمل عدم إيمانهم عداوة علي كما زعم ، واتهمهم بوضع الأحاديث !! طبعاً دون أدنى بينة.

---

[3] انظر : أضواء على الصحيحين : ص93 ، 95

[1] ص 96 –97 .

وقد زعم مرتضى العسكري في تقدمته لهذا الكتاب ما هو أسوأ من هذا كله حيث قال [2]: ((وهكذا جمع معاوية جميع قواه لإبادة شخصية النبي وآله (عليهم السلام) ومحو سيرته، فأسس جهازاً إعلامياً لوضع الحديث، واستعمل لهذا الهدف بعض الصحابة نحو: أبا هريرة الذي روى أكثر من خمسة ألاف وثلاثمائة حديث ملفق على النبي (صلى الله عليه وآله)، وعبد الله بن عمر الراوي لما يزيد على ألفي رواية، وهكذا أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر وأنس بن مالك اللذين حدث كل منهما بأكثر من ألفي وثلاثمائة حديث مفتر على رسول الله (صلى الله عليه وآله). فقد كان هؤلاء وأعوانهم يتسابقون فيما بينهم في وضع الحديث طمعا في رضا الحكام، فوضعوا أحاديث – لا يعلم عددها إلا الله – ونسبوها إلى الرسول (صلى الله عليه وآله)))

وكما نرى هذه اتهامات لا تستند على أي دليل ، ولو احترم هذا الكاتب عقول من يكتب لهم لاستدل برأي ولو كان ضعيفاً أو بقول ولو كان مكذوباً !! لكنه لم يأت بأية بينة . وأمر بهذه الخطورة وهو تشكيل جهاز إعلامي لوضع الحديث ، وينتدب له كبار الصحابية ولم نجد هذا في كتاب أو رواية !! لا سيما وأنه يتكلم على مسألة تحتاج إلى السند التاريخي ، وليست راجعة إلى الفكر أو الرأي !!

فهذا الصنيع من هؤلاء يؤذن بأن أحاديث هؤلاء الصحابة الذين يمثلون الدعامة القوية للحديث ليس بشيء ، وبالتالي فإن مئات بل آلاف من روايات البخاري ومسلم عن هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم في مهب الريح ، بل هي مكذوبة ومفتعلة حسب تصريحاتهم وكلامهم ، وهذا منهم حكم عام في رجال الصحيحين ، بحيث يكون ذريعة لرد أحاديثهم ، فهم يقدمون الصحابة رضوان الله عليهم على أنهم عصابة متجردة من الإيمان همهم الحرص على الدنيا ، والتآمر على وصي الرسول ، والكذب لأجل تحقيق هذا الأمر ، بل والتواطؤ من جميعهم على هذا !! والسؤال ما قيمة حملهم للقرآن ، وهل سنثق به لو كان الصحابة حقيقة كذلك ؟؟!!.

ومع ذلك فقد وضع كتاب الشيعة المعاصرون بعض أسباب نقد ورد أحاديث الصحابة ، ولكنهم وضعوه في أسوأ صورة ، وأفحش نقد بحيث حكموا بكفر ونفاق عدد كبير من الصحابة لرد أحاديثهم ، والحال أن رواية الكافر والمنافق مردودة ، وهو ما عبر عنه النجمي بأن الإيمان

---

[2] انظر أضواء على الصحيحين : ص18– 19، وقد كرر هذه الفرية في هامش رقم (1) ص23عندما ذكر وضاع الأحاديث وأضاف إلى ما ذكره هنا : عبد الله بن عمرو بن العاص، مغيرة بن شعبة، عمرو بن العاص، سمرة بن جندب ، وقارن بـ ((دراسات في الحديث النبوي للحسيني : ص75 – 76)) رغم ادعاء الحياد والموضوعية !!

شرط في قبول الأحاديث وبالتالي من فقد الإيمان فلا يقبل حديثه ، وهذا شرط لا نخالف فيه ، بل أهل السنة يجعلون العدالة شرطاً في الراوي ليقبل حديثه ، والعدالة تشتمل على أمور وجزئيات أكثر من مجرد الإيمان كملازمة التقوى والبعد عن كل مفسق وخارم للمروءة ، ولكن الخلاف في إسقاط هذه الشروط على الرواة والأعيان فلننظر ماذا يقصد الشيعة بالإيمان ؟؟

قال النجمي [1]: ((وقد عرفنا ولاحظنا آنفا أن محبة الأنصار والأمام على (عليه السلام) تعد معيارا وميزانا للأيمان، وعداوتهم وبغضهم علامة النفاق، وكذا عرفنا من مضامين تلك الأحاديث أن محاربة المسلم ومقاتلته كفر وإلحاد وخروج عن دائرة الأيمان))

فهكذا لفق أحاديث تتكلم عن حب علي وحب الأنصار وقتال المسلم ليخلص إلى أن كل من قاتل علياً أو أبغضه أو أبغض الأنصار فهو منافق !!

و هذه المسألة فيها كلام كثير وخلاصته أن حب الأنصار أو حب علي ليس لذواتهم رضي الله عنهم أجمعين ، وإنما حبهم لما قدموه في سبيل هذا الدين وما بذلوه ، ولهذا فمن أحبهم بهذه المثابة فهو مؤمن ، ومن أبغضهم لهذا الأمر فهو منافق ، لأنه إنما ابغض قرب علي رضي اله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم وسابقيته في الإسلام وما قدمه ، وأبغض الأنصار لمثل هذا !! وهذا المعنى أشار إليه النووي رحمه الله فقال[1] : ((ومعنى هذه الأحاديث أن من عرف مرتبة الأنصار وما كان منهم فى نصرة دين الإسلام والسعي في إظهاره وإيواء المسلمين وقيامهم في مهمات دين الإسلام حق القيام ، وحبهم النبي صلى الله عليه و سلم وحبه إياهم ، وبذلهم أموالهم وأنفسهم بين يديه وقتالهم ومعاداتهم سائر الناس ، إيثارا للإسلام . وعرف من على بن أبى طالب رضي الله عنه قربه من رسول الله صلى الله عليه و سلم وحب النبي صلى الله عليه و سلم له ، وما كان منه في نصرة الإسلام وسوابقه فيه ، ثم أحب الأنصار وعلياً لهذا كان ذلك من دلائل صحة إيمانه وصدقه في إسلامه لسروره بظهور الإسلام والقيام بما يرضى الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه و سلم ، ومن أبغضهم كان بضد ذلك ، واستدل به على نفاقه وفساد سريرته والله اعلم)). وهذا شيخ الشريعة الأصبهاني [2] يلخص رأيهم في الصحابة ناعياً على الذهبي عدم إيراده الصحابة في الميزان: ((هذا الذهبي على إمامته وجلالته

(1) أضواء على الصحيحين : 98 .

(1) شرح النووي على مسلم – : 2 / 64 ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الثانية ، 1392 هـ .

(2) القول الصراح : 42 – 43 .

عندهم تأنف من ذكر الصحابة في كتابه ، وفيهم ضعفاء ، مجروحون ، مقدوحون ، مطعونون ملعونون))

ولهذا فلا يمكننا أن نأخذ مثل هذه النصوص المجملة ونطبقها هكذا بهذه الطريقة لنحكم بكفر وإيمان ونفاق ، ولهذا فليس لهذه الأحاديث مدخلاً في الجرح والتعديل إلا إن كان الدافع للحب أو البغض هو أمر شرعي ، وليس خصاماً دنيوياً أو قتالاً على أمر من أمور الدنيا .

ولهذا فكل ما بنى عليه الشيعة من تجريحهم لكبار الصحابة وكبار الرواة في الصحيحين بهذه الطريقة فمردود عليهم وباطل .

المطلب الثالث : نقد الصحيحين لامتناع صاحبيهما الرواية عن آخرين .

فكما انتقد الشيعة المعاصرين الصحيحين بروايتهما عن عدد من المجروحين والمطعون فيهم كما يقولون ، بل وعن الخوارج والنواصب كما زعموا ، انتقدوهما بعكس ذلك ، أي بعدم روايتهما عن بعض الأئمة والعترة الطاهرة كما زعموا

قال النجمي [1] : ((يتضح لمن يراجع هذين الكتابين ويتمعن فيهما بدقة أن مؤلفي الصحيحين اللذين خرجا الحديث عن أكثر من ألفين وأربعمائة (2400) راوٍ ، وأن كثيراً من هؤلاء الرواة كانوا نواصب وخصماء أهل البيت (عليهم السلام) ، أو أنهم مجهولون !! ، فعلى هذا إن البخاري ومسلم لم ترض أنفسهما في أن يخرجا حتى حديثاً واحداً عن عترة النبي وآله (صلى الله عليه وآله)، ولو نقلا عنهم حديثا لا يأتيان إلا بأكاذيب وأحاديث موضوعة عليهم مما تمس العترة (عليهم السلام) بالسوء، ولكي تكون هذه الأكاذيب أكثر تأثيرا وتقبلا عند أتباعهما ينسبانها إلى آل الرسول (صلى الله عليه وآله))) .

---

[1] أضواء على الصحيحين : ص 112 – 113 ، وقارن ب (دراسات في الحديث والمحدثين): ص11 و (القول الصراح) ص38 : حيث قال : عدم إخراج البخاري لحديثه – عليه السلام – وعدم الاحتجاج به ، واعتقاد عدم قابليته العياذ بالله ، للإيداع في صحيحه السقيم ، مع إخراجه مرويات كثير من الخوارج والنواصب والكذابين ، والوضاعين ، والاحتجاج بهم ، وإيداع أحاديثهم في كتابه ، وإن كان كافيا في الدلالة على نصبه وضلالته وشقاءه (كذا)، كالدلالة على ترجيح روايات هؤلاء الملاحدة الملاعين والعياذ بالله على رواياته – عليه السلام – .

نقول لهذا الكاذب أرغم الله معطسك ، وهل عدم الرواية عن رجل طعن فيه ؟؟!! فالبخاري رحمه الله لم يرو أيضاً عن الشافعي ، فهل نقول أنه يطعن بالشافعي ؟؟!! ، والحال أن كثيراً من المؤلفين في الطبقات والرجال صنفوه شافعياً !! فهل عدم روايته عنه طعن فيه ؟؟!! كما أنه لم يرو عن عدد كبير من الفضلاء الثقات ، وليس من شرط البخاري ومسلم أن يرويا عن كل فاضل وثقة وإلا فإن المقام لا يستوعب أن يروي كل منهما عن كل أحد ، فكم من الصحابة تركا ، فكثير من الصحابة روى عنهما البخاري ولم نجد لهما رواية عند مسلم ، والعكس ، وكم من فضلاء التابعين ومن بعدهم !!! بل من فضلاء المعاصرين لهما ومن كان في طبقة سابقة لهما لم يخرجا لهم ، وإخراج أحاديث هؤلاء كلهم يطول الأمر .

ثم أروني عمن روى الكليني من الصحابة والتابعين ؟؟!! فهو لم يرو عن أحد من الصحابة سوى أئمتهم ، بل إن الكليني لم يروِ أي حديث عن السيدة فاطمة رضي الله عنها ، ولا توجد فيه روايات عن الحسن !! فهل يعني هذا أن الكليني يطعن في هؤلاء الأئمة والمعوصومين عندهم ؟؟!! ولم نجده يروي كذلك عن أحد من التابعين إلا في أقل القليل الذي لا يغطي نسبة أقل من 1% من عددهم !! أليس هذا حرياً بالتأمل والنظر ؟؟!! أم أن الكليني وغيره من أصحاب الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة يطعنون في خيار هذه الأئمة وليسوا أهلاً للتحديث عنهم حسب منطق النجمي وشيخ الشريعة ومن شايعهما وردد فريتهما ؟؟!!

المبحث الثالث

نقد الشيعة المعاصرين لمتون الأحاديث .

المطلب الأول : ضوابط نقد المتون عند الشيعة المعاصرين .

إن المتتبع لنقدات الشيعة على الصحيحين يلحظ أنها قد تصدر عن عدد من الضوابط ، وأن الأمر ليس عشوائياً ، ولقد تتبعت كتاباتهم فوجدتهم ينصون على عدد من الضوابط رأيت من المناسب استعراضها وتسليط الضوء عليها قبل الولوج هذه المسألة .

لقد نص جعفر السبحاني[1] على خمسة ضوابط وهو ما أسماه بمنهج تمحيص الحديث ، وزعم أن هناك منهجاً علمياً آخر قلّ الالتفات إليه من قبل نقاد الحديث، وهو عبارة عن الضوابط التالية :

1 – الأول: عرض الحديث على الكتاب ، وبين أن العرض على القرآن أصل أصيل وروى فيه حديثاً لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه للرازي في تفسيره فقال : ((أخرج الرازي في تفسيره :(3|259) عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) انّه قال: إذا رُوي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب اللّه، فإن وافقه فاقبلوه، وإلاّ فردّوه.)) .

وقال في تفسير هذا[2]: ((والمراد من عرض الحديث على الكتاب هو إحراز عدم المخالفة لا الموافقة، إذ ليست الثانية شرطاً في حجّية الحديث وإنّما المخالفة مسقطة له عن الحجّية)) ، وهناك مرويات عن أئمتهم توافق هذا الضابط لا أطيل بذكرها ، بل سأذكر درجة هذا الحديث ، لأن غاية ما نقلوه عن أئمتهم كلام سلف إن صح ننظر فيه فإن لم يتعارض مع أصل قبلناه ، وإن تعارض رددناه .

وتردد عن عدد من الأئمة الحكم ببطلان هذا الحديث ، وانه مما وضعته الزنادقة ، كعبد الرحمن بن مهدي كما ذكر ابن عبد البر [1]، والخطابي كما ذكر الشوكاني [2] .

ثم قال[3] :الثاني: عرض الحديث على السنّة المتواترة

إنّ السنّة المتواترة كالكتاب العزيز كلاهما قطعيان بَيد أنّ الكتاب وحي بلفظه ومعناه، والسنّة وحي بمعناها لا بلفظها. فتكون معياراً لتميز الحقّ عن الباطل .

---

[1] الحديث النبوي بين الرواية والدراية : ص54 – 69 ،

[2] المصدر السابق : ص55 .

[1] جامع بيان العلم وفضله 2 /191 ، ط إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، سنة 1916م .

[2] الفوائد المجموعة : 291 ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، دار الكتب العلمية – بيروت ظ الأولى ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات الكبرى 1/ 158 ، وهو كذلك عند الصغاني والفتني ومرعي الكرمي وآخرون ممن صنف في الموضوعات .

[3] الحديث بين الرواية والدراية : ص60 .

وقال شارحاً : ((والمراد من عرض الحديث على السنة المتواترة ليس هو إحراز موافقته لها، بل إحراز عدم مخالفته لها لكون المخالفة مسقطة للحجية، فالسنة المتواترة أو المستفيضة كالقرآن الكريم)).

والسؤال هو : أي سنة متواترة يقصد ؟؟ أهو على مقاييس نقدهم ؟؟ لأن الأمر ليس ثمة سنة صحيحة عندهم فضلاً عن أن تكون متواترة ، فيكون ذكر هذا فضول وزيادة ، وغير حقيقي !!

الثالث: عرض الحديث على العقل الحصيف

قال[4] : ((فمنطق العقل القطعي يعد مقياساً لتمييز الحقّ عن الباطل، ولتصحيح ما يعزى إلى منطق الوحي وما لا يعزى إليه .....وعلى ضوء ذلك فالروايات الصريحة في إثبات الجهة للّه تبارك وتعالى، وفي إثبات الجبر و سلب الحرية والاختيار عن الإنسان فيما يناط به الإيمان والكفر كلّها تخالف العقل الحصيف الذي به عُرف اللّه سبحانه وأنبياؤه ورسله......وأظهر من ذلك ما رواه غير واحد من أصحاب الصحاح من أنّه سبحانه يُرى في الآخرة بنفس العين الحاسة مع أنّ هذه الرؤية مستحيلة عقلاً، لأَنّ المرئي لا يرى إلاّ في جهة، وقد قلنا بامتناع الجهة له، كما المرئي منه سبحانه يوم القيامة لا يخلو إمّا أن يكون بعضه أو كله)) .

والسؤال : أي عقل حصيف هذا ، فلا يكاد يوجد عقل بلا مؤثرات ، وما ذكره السبحاني من تطبيق لهذا واضح أنه حكم العقل في نصوص العقائد !! وقوله هذا لا يغني ولا يُسمن من جوع !! لأن إثبات الجهة والجبر والاختيار لا يحكم بهما بهذه الطريقة ، إذ المتوهم هذا موجود نظائره في القرآن الكريم ، ولهذا فسنجد أن الحكم سيكون وفق الأهواء لا العقول . وسأترك بقية التعليق لمطلب آخر .

الرابع: عرض الحديث على التاريخ الصحيح

---

[4] المصدر السابق : ص62 .

إنّ التاريخ الصحيح الّذي اتّفق عليه أعلامُ المسلمين وأهلُ السير والتاريخ أحد المعايير لتمييز الصحيح عن السقيم .

ثم قال : الخامس: عرض الحديث على اتّفاق الأمة

إنّ اتّفاق الأمة على حكم من الأحكام دليل قطعي عليه دون فرق بين المنهج الشيعي أو السنّي.

وعلى ضوء ذلك فلو ورد حديث يخالف المتفق عليه بين الأمة فيحكم عليه بالدس والوضع،

هذه الضوابط التي ذكرها جعفر السبحاني في كتابه ، وهي تبدو للوهلة الأولى منطقية أو فيها شيء من المنطق ، ولكن الصحيح أنها ضوابط ملتبسة كالسنة المتواترة ما المراد بها ؟؟ والعقل الحصيف ما هو ضابطه ؟؟ وكيف نعرف أنه عقلٌ حصيف ؟؟!! وكذا اتفاق الأمة أي أمة نريد ؟؟ أهي الأمة بمجموعها ؟؟!! أم الشيعة وحدهم ، أم السنة أم غيرهما ؟؟!! فواضح أن هذه الضوابط غطاء لأمر آخر ، لأننا نجد أنه بتطبيق هذه الضوابط يلحظ أن الهوى له فيه القدح المعلى ، والقناعات المسبقة من عدد من الأمور هي التي تحكمت بقائليها ، ولهذا لا بد من التعريج على عدد آخر من الضوابط التي لم يصرحوا بها لكنها واضحة وضوحاً لا خفاء فيه .

وهناك ضوابط إضافية رأيت أنها هي التي تتم مراعاتها عند التطبيق وهي :

1 – عرض الحديث على عقائد القوم وقناعاتهم وبخاصة الأئمة وعصمتهم .

2 – عرض الحديث على مناقب آل البيت وفق ما رووه ، فكل حديث يروى في المناقب على خلاف ما رووه ، أو بنقص حكموا بالتصرف فيه وبالتالي كذبه !!

وبتقديري أن هذين الأمرين هما اللذان يتحكمان بضوابط نقد المتون عند الشيعة المعاصرين ولا يكاد يذكر حديث لا يروق لهم ، أو لا يرونهم على المقاس المحدد إلا أخذوا بالطعن فيه انطلاقاً مما ذكرت ، ولبيان ذلك أعطي هذه الأمثلة .

المطلب الثاني : طبيعة انتقادات الشيعة لمتون الصحيحين

لقد لاحظت أن انتقادات المتون أخذت أشكالاً عدة ، فأحياناً ادعوا التصرف في المتون بزيادة ، أو نقصان ، وأحياناً بالنقل بالمعنى تعمداً لإخفاء فضيلة أو فضيحة !!

أولاً : تقطيع الحديث : قال النجمي [1]: ((الدليل الرابع: تقطيع الحديث وهذا دليل آخر وهو رابع الأدلة على عدم الوثوق والطمأنينة بما ورد من الحديث في صحيح البخاري. وهذا العمل أو بالأحرى هذه الخيانة – تقطيع الحديث – التي صدرت من البخاري ناجمة عن روح التعصب والتطرف الذي كان يكنه تجاه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولذلك تراه يسقط ويقطع أي حديث فيه منقبة من مناقب على (عليه السلام) ، أو يكشف عن منقصة وجهالة لأحد من الخلفاء فيحذف صدر الحديث أو ذيله، أو يعمد إلى قطعه من وسطه حتى تخفى المنقبة أو المنقصة. وهذا العمل يعتبره علماء الحديث تدليسا وخيانة في أمانة نقل الرواية. وإن البخاري كمحدث أو مفسر أو مؤرخ لم يلتزم في نقله الحديث بمسؤوليته – في بيان الحقائق كاملة كما هي، بل عمد إلى حذف ما يخالف هواه مما في الحديث وضبط ما تستسيغه نفسه وذوقه، وهذا التدليس والتقطيع يعد من أعظم الخيانات التي يقترفها المحدث، لأنه تعتيم للحقائق وتزوير للواقع وتضليل للأفكار والأذهان، وهذا إن دل على شيء فإنه يدلنا على حقيقة هامة وهي أن شطرا كبيراً وعدداً ضخماً من الأحاديث والروايات الصحيحة كانت بحيازة البخاري، وحيث إنها لا تتلاءم وهواه فلم يدونها في صحيحه ومن ثم اندرست شيئاً فشيئاً، ومن البين أن من يقوم بالتدليس في كل ما يريد تدوينه فإن مصير سائر الأحاديث المخالفة لهواه تكون التشويه أو النسيان. ونورد لك – أيها القارئ الكريم – أمثلة ونماذج من تدليسات البخاري : وتقطيعاته:

1 – حكم الجنابة: سأل رجل عمر بن الخطاب: إني أجنبت ولم أجد ماءا فما العمل ؟ قال عمر: لا تصل. فكان في المجلس عمار بن ياسر فقام معترضا على عمر في فتواه وذكره بحكم التيمم الذي سمعاه معا من رسول الله (صلى الله عليه وآله). ولا يخفى أن فتوى الخليفة بترك الصلاة حين الجنابة مخالفة صريحة لنص القرآن وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهذا مما يدل على جهل الخليفة بحكم التيمم، وعدم إحاطته بالأحكام الشرعية، وغفلته عما هو عامة الابتلاء، ولكن البخاري قام بتقطيع الحديث فحذف منه إجابة الخليفة: لا تصل، وذلك حفظاً لكرامة الخليفة من أن تنال. ولكي تتجلى الحقيقة للقارئ أكثر نورد نص الحديث أولا عن البخاري ثم نردفه بما رواه كل من مسلم والنسائي وابن ماجة: أخرج البخاري[2]: حدثنا آدم، قال: حدثنا شعبة، حدثنا الحكم، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: إني أجنبت، فلم أصب الماء. فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت فصليت، فذكرت للنبي (صلى الله عليه وآله)، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): إنما كان يكفيك هكذا، فضرب النبي

---

(1) أضواء على الصحيحين : ص 116

(2) الجامع الصحيح : 1: 92 كتاب التيمم باب المتيمم هل ينفخ فيهما .

(صلى الله عليه وآله) بكفيه الأرض، ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه . وأما ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجة [1]: عن شعبة قال: عن شعبة قال: حدثني الحكم، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه: ان رجلا أتى عمر، فقال: إني أجنبت فلم أجد ماءا، فقال: لا تصل ! فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض، ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك

وكفيك. فقال عمر: اتق الله يا عمار، قال: إن شئت لم احدث به ، فكما ترى أيها القارئ العزيز أن هذين الحديثين من حيث السند والمتن سواء ولا فرق بينهما إلا في جملة (لا تصل) حيث أسقطها البخاري وأثبتها مسلم.

فانظر كيف أن النجمي قد أسرف في إلصاق التهم بالبخاري ونعته بالتدليس والمخادع ، ونسبه إلى الحيانة والتعصب والتطرف ، وأتى بهذا الحديث كدليل .

والواقع أن روح المؤامرة تسيطر على هذا المؤلف وأضرابه ، والقارئ لدراساتهم يخرج بخلاصة مفادها أن الصحابة ورواة الحديث والعلماء لم يكن لهم من شأن إلا الحط من علي رضي الله عنه ، وكتم فضائلة ، وفي المقابل كتم عيوب بقية الخلفاء ، والتماس فضائل مزعومة لهم ، وهذا كله مناقض للواقع ، ولنبين ما يتعلق بهذا الحديث .

نعم إن البخاري رحمه الله تعالى روى هذه الرواية كما بين المؤلف ، ومسلم والنسائي وغيرهما روياه بزيادة (لا تصل) من قول عمر ، ولكن هل هذا تصرُّف من البخاري وتعمد منه لكتم هذا الأمر الذي يدل كما قال النجمي على جهل عمر بالأحكام ؟؟!!

لقد تتبعت روايات هذا الحديث لأرى هل تفرد البخاري من بين كل الرواة بهذه الصيغة ، أم هل وافقه غيره في رواية هذه الصيغة ، ولو ثبت تفرد البخاري فقد يكون لكلام النجمي وجه !!

لقد وجدت أن هذا الحديث روي بصيغ مختلفة ، كثير منها بالصيغة التي رواها مسلم والنسائي كما مر ، وفي المقابل هناك من روى الحديث كرواية البخاري كالبغوي والبيهقي من طريق البخاري فلا يفيدنا هذا ، ولكن هناك روايات من غير طريق البخاري رويت بنفس سياق

---

[1] رواه مسلم في الجامع الصحيح : والنسائي في السنن الكبرى : 303/1 ، وابن ماجه في السنن

البخاري فقد أخرج البيهقي [1] قال : أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ أَخْبَرَنِى أَبُو الْقَاسِمِ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الأَسَدِىُّ بِهَمَذَانَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ : إِنِّى أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ. فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : أَمَا تَذْكُرُ إِنَّا كُنَّا فِى سَفَرٍ فَأَجْنَبْتُ أَنَا وَأَنْتَ ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فَصَلَّيْتُ ، فَأَتَيْتُ النَّبِىَّ – صلى الله عليه وسلم– فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِىُّ –صلى الله عليه وسلم– :« إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا ». فَضَرَبَ النَّبِىُّ –صلى الله عليه وسلم– بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ فَنَفَخَ فِيهِمَا ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.

فانظر كيف أن هذه الرواية ليست من طريق البخاري ، وهي متطابقة مع رواية البخاري ، وهذا يعني أن ليس للبخاري شأن بتغيير أو اقتطاع ، وهذا شأن من لا يعلم ولا يفهم .

وهناك روايات أخرى فيها اختلاف كقوله فلم يدر ما يقول ، ولعل البخاري لمس هذا الاختلاف ، فاختار الرواية الأخرى التي لم يذكر فيها ، لا تصل . أو لم يدر ما يقول ، واختار التي سكتت عن جواب عمر لأنها أحوط . ولمزيد من بيان هذا يراجع مطلب الجهل في منشأ الانتقادات .

ثانياً : الرواية بالمعنى : قال النجمي[2]: ((الدليل الخامس: البخاري والنقل بالمعنى ومما يسلب الاطمئنان والاعتماد على صحيح البخاري وعدم الوثوق به أن قسما من أحاديثه قد رويت بالمعنى، ولم ينقلها مؤلف الصحيح بنفس اللفظ حسب ما سمعها من ناقليها)) .

ثم قال : ((فلو تتبعنا وفحصنا في الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه لوجدنا أن البخاري اتبع اسلوب النقل بالمعنى في كثير منها، وما ذكره ابن حجر فإنه من باب التمثيل لا الحصر. وعليه فهل يمكن لقارئ أن يعتمد على كتاب وضعه مؤلفه في مدة ستة عشر سنة، كما اعترف البخاري أنه خرج وضبط فيه تلك الأحاديث التي سمعها في بلد، وبعد مدة من الزمن

---

[1] السنن الكبرى : 1 / ص 209 ، دار الباز – مكة المكرمة ، تحقيق محمد عبد القادر عطا 1414هـ /1994م.

[2] أضواء على الصحيحين : : ص124 .

كتبها وهو في بلد آخر ؟ ولا ريب أن هذه الفترة الزمنية التي فصلت بين سماع الحديث وبين تدوينه، سوف تنسيه ألفاظ الحديث، ويأتي مكانها بألفاظ أخرى غيرها، أي يكون النقل فيه نقلا بالمعنى، وبهذا يفقد الحديث شأنه واعتباره، وأضف إلى ذلك احتمال أن تمحى الكثير من دقائق ألفاظ الحديث الأول عندما يروى بالمعنى. ولهذا السبب جعلنا موضوع النقل بالمعنى الذي اتبعه البخاري في تخريجه للأحاديث في صحيحه دليلاً على ضعف أحاديثه)) .

وبالرغم من أن المؤلف ركب أمراً على أمور إلا أن الرواية بالمعنى معترف بها من قبل السلف ، وخلاصة أقوال السلف أو جمهورهم هو جواز الرواية بالمعنى : ((الكافي :كتاب النوادر من العلم بَابُ رِوَايَةِ الْكُتُبِ وَ الْحَدِيثِ وَ فَضْلِ الْكِتَابَةِ وَ التَّمَسُّكِ بِالْكُتُبِ .

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْكَ فَأَزِيدُ وَ أَنْقُصُ قَالَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ مَعَانِيَهُ فَلَا بَأْسَ)) .

فأكتفي بذكر هذا ولا أزيد لأن جواز الرواية بالمعنى أمر مذكور عن جمهور السلف ،وهذا نص من الكافي عن جعفر الصادق ، أفينقد النجمي هذا عن جعفر رحمه الله أم أن النقد مختص برواية البخاري وغيره من علماء السنة ؟؟

المطلب الثالث :نماذج لنقد المتون في الصحيحين ونقدها حسب الضوابط التي بينتها .

إن التعرض لنماذج قد لا يتوقف عند حد معين ، وذلك لأن كثيراً من الأحاديث التي تعرض لنقدها النجمي وشيخ الشريعة وهاشم معروف الحسيني هي في الغالب من مخلفات انتقادات أبي رية في كتابيه (أضواء على السنة المحمدية) و(شيخ المضيرة) ، ولهذا سأتعرض لنقد عناوين كبيرة وليس مجرد روايات فحسب ، ولهذا سأتناول ثلاثة عناوين كبيرة ، للكلام عنها إجمالاً .

أولاً : روايات التجسيم .

يزعم الشيعة أن أحاديث أهل السنة ولجماعة وخاصة الصحيحين طافحة بأحاديث التجسيم وتشبيه الله بخلقه !! وهذا وحده كاف لإطراح الثقة بهذه الكتب التي يعدها أهل السنة من أوثق الكتب ، والحقيقة عن هذا لأمر غريب ، إذ إن التجسيم منشؤه من هؤلاء القوم ، بل إن من

كبار الرواة عندهم من أصحاب أبي عبد الله جعفر الصادق هم من اخترع القول بالتجسيم وهما هشام بن الحكم ، وهشام بن سالم الجواليقي ، وقالوا مقولات تقشعر لها الأبدان كما بين من صنف في الفرق من السنة والشيعة ، ومروياتهم كثيرة متوافرة في مستندهم الكافي ، بل إن كثيراً من مرويات كتاب التوحيد في الكافي للكليني من طريق هذين .

قال السبحاني في مقدمته للقول الصراح : ((يوجد في صحيح البخاري روايات التجسيم والتشبيه بوفرة وإن حاول شراح الصحيح تأويلها غير انها فشلت جميعا ، لأن ظهورها بمكان يحد من تأويلها والتلاعب بها ، والسبب وراء هذه الكثرة من روايات التجسيم يعود إلى أن البخاري عاش في عصر المتوكل العباسي الذي استخدم طبقة من المحدثين ومنحهم الجوائز في نقل الأحاديث التي تؤيد موقف المحدثين أمام أهل التنزيه من العدلية والمعتزلة))

ثم ذكر هو وغيره نماذج من هذه الأحاديث التي تفيد التجسيم ، كأحاديث رؤية الله تعالى ، وأحاديث الصفات الخبرية كاليد ، والعين ، وذكر النزول وغير ذلك ، وكله أخذاً حيزاً كيراً ، وقدراً أكبر من النقد .

فمن ذلك ما قاله النجمي[1]: ((رؤية الله: المسألة الأولى في الصحيحين: – من مسائل التوحيد المهمة بل أهمها – كما جاءت في نصوص أحاديث الصحيحين – هي مسألة التجسيم، وأن الله تعالى جسم كالأجسام المادية الأخرى – التي نحس بها في العالم والكون –، وإنه تعالى يمكن رؤيته ومشاهدته. ثم ذكر حديث جرير بن عبد الله قال: (كنا جلوسا عند النبي (صلى الله عليه وآله) فنظر إلى القمر، ليلة البدر. فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا، ثم قرأ: (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما في أبواب متعددة وبأسانيد مختلفة[2])) .

---

[1] أضواء على الصحيحين : 132 – 133 .

[2] الجامع الصحيح للبخاري 1: 145 كتاب الصلاة باب فضل صلاة العصر، وص 150 باب فضل صلاة الفجر، وج 6: 173 كتاب القرآن باب تفسير سورة ق، وج 9: 156 كتاب التوحيد باب وكان عرشه على الماء. صحيح مسلم 1: 439 كتاب الصلاة باب (37) باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ح 633 .

هذه مسألة جنح فيها النجمي نحو الهوى ، وبنى على أصلهم الفاسد ونفى الرؤية ، ونحن لا نقبل هذا الكلام لأن أحاديث الرؤية متواترة وهذا كاف في إثباتها ، أما أن يقال بأن الرؤية فيها تشبيه وتجسيم فهذا هو التشبيه والتجسيم ، لأن هؤلاء قاسوا ما يتوهمونه في حق البشر على ما ورد في حق الله ، وقاسوا ما يمكن أن يكون من أحوال الدنيا على أحوال الآخرة ، وهذا قياس فاسد لأنه قياس الشاهد على الغائب ، وهذا هو التشبيه أيضاً ، ثم إن استدلالات السنة ليست بالأحاديث المتواترة فقط ، وإنما بدلالة الآيات أيضاً ، وهي قوله تعالى: {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة }، ولا يُفهم من هذه الآيات ناظرة أي منتظرة لأنه ذكر الوجه والنظر في هذه الآية ، ثم حرف الجر إلى لا يفهم منه إلا النظر هذا لمن كان يفهم العربية لا من انغمس بالعجمة بل لا يستطيع إقامة حرف بالعربية !!! كحال المؤلف !! وكذلك آية كلا أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون : فاستنتاج الشافعي العربي الفصيح استدلال صحيح وهو من باب مفهوم المخالفة .

أما أحاديث الصفات الخبرية فيكاد لا يوجد صفة في السنة إلا ولها مثيل من القرآن الكريم ، فما بالنا آمنا بما في القرآن ، ونفينا ما في السنة ، والمشكلة أن الجرأة عند هؤلاء تتمثل في الحكم بوضع وكذب هذه الأحاديث لأنها موهمة للتشبيه والتجسيم . ولست أريد ان أذكر روايتهم الطافحة التمثيل والتجسيم ، والمشكلة أنهم يؤلونها على أنها من الأحاديث الصعبة المستصعبة التي ينبغي الإيمان بها كما جاءت ، ويسلمون لهذا ، وتستطيل ألسنتهم في روايات لها نظائرها في القرآن .

ثانياً : أحاديث الأنبياء ، وهذا أمرٌ آخر يكثر الشيعة من الدندنة حوله، وهو أحاديث الأنبياء وعصمتهم ، وما يجوز حقهم وما لا يجوز ، وزعموا أن أهل السنة في صحاحهم رووا أحاديث تتناقض وعصمة الأنبياء وتتنافى مع مقام النبوة .

قال النجمي[1] : ((ورد أيضا في الصحيحين البخاري ومسلم الذين نحن بصدد التحقيق فيهما، فهما عندما يأتيان على ذكر الأنبياء (عليهم السلام) يسطران الأساطير والقصص، التي كان يرويها قصاصو اليهود وغيرهم، وينسبونها إلى الأنبياء (عليهم السلام)، ودسوها بعد ذلك بين أوساط المسلمين بعنوان الأحاديث الصحيحة. والأطم من ذلك إن الصحيحين لم يشوها الصورة الحقيقية للانبياء (عليهم السلام) عامة وحرفوها فحسب، حتى ظهرت صورتهم مضحكة ومستهترة، بل إنهما بدلا الصورة الواقعية والحقيقية للنبي محمد (صلى الله عليه وآله) من كونها

---

[1] أضواء على الصحيحين : ص212 .

شخصية روحية ذات السمات الأخلاقية والربانية إلى شخصية منافية للواقع ومباينة لما ورد في آيات الذكر الحكيم))

هكذا في مصادرة لا بينة عليها ، ثم قال[1] : ((وبعد هلاك معاوية رأى الخلفاء الذين تزعموا المسلمين أن الأحاديث التي اختلقتها مؤسسة معاوية مفيدة في تثبيت نظامهم وتقوية أركان سلطانهم، وتحكيم خلافتهم، فلذلك سعوا في حفظ هذه الأحاديث وتنظيمها وتعديلها واجتهدوا في تقويتها. ومن بعد ذلك كانت هذه الأحاديث تنتقل من فم هذا إلى اذن غيره، حتى استقرت وقرت في الكتب والمؤلفات، وفي مقدمتها صحيح البخاري وصحيح مسلم)) ، ولإثبات صحة كلامه ذكر خمسة نماذج رأيت أن أذكر أحدها لعدم وروده في الكتب التي انتقدت الصحيحين ، ونظراً لأن المقام لا يسمح أكثر من مثال : قال[2] : ((سباق موسى والحجر أخرج الشيخان في صحيحيهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إن موسى كان رجلا حييا ستيرا، لا يرى من جلده شئ استحياءا منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستتر هذا التستر إلا من عيب بجلده، أما برص وأما أدرة وأما آفة، وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى فخلا يوما وحده، فوضع ثيابه على الحجر، ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل على ثيابه ليأخذها، وإن الحجر عدا بثوبه فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل فرأوه عريانا، أحسن مما خلق الله وأبرأه مما يقولون، وقام الحجر فأخذ بثوبه فلبسه، وطفق بالحجر ضربا بعصاه، فوالله إن بالحجر لندبا من أثر ضربه ثلاثا أو أربعا أو خمسا فذلك قوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها)) ثم أخذ يسوق انتقاداته ، وأن هذا الحديث يتنافى وعصمة الأنبياء ، وعقب قائلاً : ((وهذا التفسير الذي رووه عن أبي هريرة لا يخرج إلا من كيس أبي هريرة، بل إنه من مميزاته الخاصة به)) .

وهذا الذي انتقده به هل يتنافى وعصمة الأنبياء ، ولنفرض فرضاً آخر لو أن أحداً رأى نبياً من الأنبياء على هذه الحالة هل يقدح هذا في نبوته وعصمته ؟؟ ، ثم هل كان هذا الأمر منه برضا واختيار منه لتنافى هذا مع الحشمة والوقار الذي ينبغي أن يكون عليه ، ولكن بما أنه لا يد له في هذا ، وهو كاره وغاضب فلا يقدح في نبوته ولا عصمته .

---

[1] المصدر الساق 213 – 214 .

[2] نفسه : 222 – 223 .

أما الذي يقدح فهو ما رواه الكليني [3] : ((– محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن غالب، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم النحر إلى ظهر المدينة على جمل عاري الجسم فمر بالنساء فوقف عليهن ثم قال: يا معاشر النساء تصدقن وأطعن أزواجكن فإن أكثركن في النار فلما سمعن ذلك بكين، ثم قامت إليه امرأة منهن فقالت: يا رسول الله في النار مع الكفار؟! والله ما نحن بكفار فنكون من أهل النار، فقال لها رسول الله (صلى الله عليه وآله): إنكن كافرات بحق أزواجكن)) .

فأيهما أشد ما ورد في حق موسى في الصحيحين ، أم ما ورد هنا في حق محمد صلى الله عليه وسلم ؟؟!!

ثالثاً : أحاديث المناقب والعترة الطاهرة .

لقد صدع الشيعة رؤوسنا بأن صاحبي الصحيحين يكتمون فضائل العترة وآل البيت ، وفي المقابل اخترعوا مناقب لمن لا مناقب له ، وأنهم إن رووا المناقب والفضائل تصرفوا ها ، وقد تعرضت لشيء من هذا في المباحث السابقة .

قال النجمي [1] : ((إن البخاري ومسلم لم ترض أنفسهما في أن يخرجا حتى حديثاً واحداً عن عترة النبي وآله (صلى الله عليه وآله)، ولو نقلا عنهم حديثا لا يأتيان إلا بأكاذيب وأحاديث موضوعة عليهم مما تمس العترة (عليهم السلام) بالسوء، ولكي تكون هذه الأكاذيب أكثر تأثيرا وتقبلا عند أتباعهما ينسبانها إلى آل الرسول (صلى الله عليه وآله))) .

ويكفي لبيان كذب هذا وبعده عن الحق أن نرجع إلى كتابي البخاري ومسلم وجدناهما يخرجان أحاديث المناقب في كتابيهما فكلاهما روى أحاديث كثيرة في فضائل علي ، ثم فضائل الحسن والحسين وفاطمة ، وآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم إجمالاً ، فهل هذا يستقيم مع فرية الطعن بآل البيت التي أطلقها هذا الرجل وغيره ؟؟!! في حين أننا نجد أنهما لم يرويا أي حديث في فضل معاوية أو والده أو أهل بيته رضي الله عن الجميع ، ولننظر كيف يُعلل النجمي[2] هذا الأمر: ((إلا أن البخاري الذي لم يرض أن ينقل هذه المناقب المسلمة واليقينية

---

[3] الكافي : 514/5 .

[1] أضواء على الصحيحين :ص 113

[2]السابق: ص 108.

ويخصص لها بابا خاصا في صحيحه فحسب، بل أفرد بابا خاصا في فضائل معاوية ، وحيث إنه لم يعثر على منقبة لمعاوية رويت على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله) حقاً ، يروي حديثين عن حبر الأمة ابن عباس جاء في أولاهما أنه مدح معاوية لصحبته لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، وجاء في ثانيهما مدحاً لمعاوية بكونه فقيهاً وعالماً)) .

فأقول : عجباً ألا تقولون أن الأحاديث التي وضعت في معاوية كثيرة ، فإذا كان نقل البخاري لا يميز فيه بين الصحيح والسقيم ، ولماذا لم يذكر شيئاً من تلك الأكاذيب إذا كان لا يهمه الصحيح من غيره ؟؟!! ، ولماذا قلتم بأن البخاري لما لم يعثر على منقبة واحدة رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لجأ إلى أحاديث رويت عن ابن عباس في مدحه !! أليست هذه شهادة بأن البخاري رحمه الله لا يروي في كتابه من كل ما هب ودب ، وإلا لملأ كتابه بالأحاديث المكذوبة في فضل معاوية رحمة الله عليه !! ثم إن البخاري رحمه الله تعالى لم يقل مناقب معاوية على خلاف ما قاله في هذا الكتاب كله ، وإنما قال (باب ذكر معاوية) في حين أن لم يتردد في رواية الأحاديث الكثيرة في فضائل آل البيت رحمة الله عليهم أجمعين ، وقوله فضائل علي رضي الله عنه ، وفضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما ، وفضائل فاطمة رضي الله عنها ، وفضل أهل بيت النبي رضي الله عنهم ، وهذا كله بإزاء قوله باب ذكر معاوية ، وبعد هذا يأتي من يصف البخاري بالنصب والانحراف عن أهل البيت !! ولو كان هذا الأمر صحيحاً أو فيه نسبة من الصحة لكان الأمر معكوساً ، ولكن يأبى الله إلا أن يُظهر كذب الكاذبين ، وافتراء المعتدين .

وهذا أيضاً يبين مدى أمانة ووثاقة هؤلاء القوم ، ومدى التزامهم بالأمانة العلمية ، ومدى عرضهم فقط الأمور عرضاً على ما هي عليه دون كذب أو بهتان ، ولعل هذا أمراً عسيراً على من نخر التعصب والهوى فيه حتى أهلكه !!!

الخاتمة

وفي نهاية بحثي خلصت إلى ما يلي :

1 – أن الشيعة القدماء والمعاصرين لا اعتناء لهم بعلم الحديث ، ولا مشاركات لهم فيه لأنه من علوم العامة بحسب زعمهم، ولهذا فإن انتقاداتهم لا قيمة لها علمية لأنها لم تبنى على أسس علمية .

2 – إن الشيعة المعاصرين حاولوا الاستكثار من الانتقادات فاستكثروا ابتداءً من العناوين فقد تعرضت لذكر أسماء الكتب التي انتقدت الصحيحين وأن بعضها نسخ طبق الأصل من كتب سابقة ، ثم إنهم في التفاصيل اهتبلوا كل نقد ولفقوه مع نقداتهم .

3 – إن انتقادات الشيعة في هذا الزمن قد كثرت لأسباب منها :

أ – سهولة النشر وبخاصة من خلال النشر الإلكتروني عن طريق الأنترنت ، إذ كل من أراد أن يضع نقداً ينشره من خلال الأنترنت .

ب – ذوبان كثير من تحفظاتهم التي كانوا يراعونها ، نظراً لأن هذا الزمن زمن الظهور وانتهاء التقية .

4 – يلاحظ خلط هذه الانتقادات بكثير من الأكاذيب والافتراءات ، وتحميل النصوص ما لا تحتمل وهذا دأب القوم في كل ما يتناولونه من أمور متعلقة بالحديث أو غيره إن اقترن بأهل السنة

5 – إن المحرك الأساسي لهذه الانتقادات هو الهوى والتعصب ، لأن جل ما انتقدوه إما له تعلق بعلي رضي الله عنه والأئمة ، أو بآل البيت ، أو بالعصمة والولاية ، بل لقد رأيت بعضهم يدخل هذه الأمور في كل نقد ، مما يُظهر منطلقاتهم في النقد .

6 – إن كل الانتقادات إما شكلية ، بل وكثيراً من هذه الانتقادات اعتمدت على نصوص مكذوبة أو ضعيفة جداً ، أو انتقادات في المضمون انتقدها غيرهم وتم الرد عليهم ، لكنهم أوردوا النقد وأهملوا الرد .

7 – لقد توخيت الاختصار قدر الإمكان حتى أدى هذا إلى الإخلال ، ولعلي أستدرك ذلك